محضر جلسة لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية

عدد 12

* **تاريخ الاجتماع:** الخميس 12 جوان 2025

* **جدول الأعمال:** الاستماع إلى السيد محمد علي بن حمرة والسيد هشام بن عمار والسيدة سمية الجلاصي حول مقترح القانون المتعلق بالصناعة السينمائية عدد 2024/03.

*** الحضور:**

- الحاضرون: (06)
- المعتذرون: (03)
- الغائبون: (00)

* **ساعة افتتاح الجلسة:** الساعة 10 و45 دقيقة بعد الظهر

* **ساعة اختتام الجلسة:** الساعة 13و 51 دقيقة بعد الظهر

أعمال اللجنة:

عقدت لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية جلسة يوم الخميس 12 جوان 2025 استمعت خلالها إلى السيد محمد علي بن حمرة والسيد هشام بن عمار والسيدة سميّة الجلاصي حول مقترح القانون المتعلّق بالصناعات السينمائية (عدد 2024/03)، والذين تمّ اقتراحهم من قبل جهة المبادرة.

وفي تدخّله، أفاد السيد محمد علي بن حمرة أن مناقشة مقترحات في علاقة بالقطاعات الفنية والثقافية بمجلس نواب الشعب تنزّل في إطار الثورة التشريعية التي ما انفكّ السيد رئيس الجمهورية ينادي بإحداثها. وأضاف أن تونس كانت سباقة منذ الستينات في تنظيم القطاع السينمائي إلاّ أنها شهدت تراجعا منذ التسعينات وإلى حدّ اليوم وذلك نظرا لعدم مواكبة التشريعات إلى التطوّر الحاصل في هذا المجال ولا سيما بظهور قطاعات جديدة في المجال السمعي البصري.

وتطرّق في هذا السياق إلى التعارض الثابت اليوم بين القانون عدد 19 لسنة 1960 والمؤرخ في 27 جويلية 1960 والمرسوم عدد 86 لسنة 2011 والمؤرخ في 13 سبتمبر 2011 والمتعلق بإحداث المركز الوطني للسينما والصورة. هذا إضافة إلى عدم صدور نصوص ترتيبية جديدة منظّمة للقطاع خاصّة وأن النصوص الترتيبية قديمة منها ما يعود إلى سنة 1960، ورغم تنقيحها في عديد المناسبات إلاّ أنها لا تستجيب إلى الوضع الحالي خاصّة وأن هنالك مهن سينمائية لم تعد موجودة في حين ظهرت في الأثناء عدّة مهن جديدة هذا علاوة على الارتفاع الملحوظ في عدد مدارس التكوين في المجال السمعي البصري.

وشدّد على ضرورة تطوير النصوص المتعلّقة بمجال السينما والمجال السمعي البصري مؤكّدا في الآن ذاته على غياب الإرادة والرؤيا والتصوّر الاستراتيجي لدى سلطة الاشراف لإصدار وتطوير النصوص الترتيبية وذلك رغبة منها في الحفاظ على السلطة المطلقة على القطاع.

وأضاف أن وزارة الشؤون الثقافية لم تتفاعل إيجابيا مع المبادرات التي تم تقديمها إليها لتغيير الإطار القانوني لقطاع السينما والسمعي البصري ولإصلاح وإعادة هيكلة المركز الوطني للسينما والصورة.

وأكّد أن الهدف من مقترح القانون المعروض على أنظار اللجنة هو القيام بإصلاح هيكلي لهذا القطاع، ويأتي استجابة لما صرّح به سيادة رئيس الجمهورية بمناسبة افتتاح الدورة 38 لمعرض تونس الدولي للكتاب حيث عبّر عن حرصه على ضرورة مراجعة وتغيير التشريعات البالية وإرساء نصوص تشريعية ثورية تساهم في النهوض بالصناعة السينمائية.

وأفاد بأن مقترح قانون الصناعة السينمائية ورد موحّدا لكل التشريعات بغاية خلق ديناميكية جديدة ومتطوّرة تمكّن من تحقيق نقلة نوعية لهذا القطاع الاستراتيجي حتى يتمكّن المركز الوطني للسينما والصورة من:

- توفير موارد ومداخيل مالية إضافية بديلة دون مزيد اثقال كاهل المالية العمومية
- وضع الآليات اللاّزمة لدفع عجلة الاستثمار في القطاع السينمائي حتى يكون قاطرة للتنمية
- والنهوض بالسينما التونسية ومزيد دعمها وتطويرها لتمكينها من مواصلة دورها الريادي في الترويج لصورة تونس

وأضاف أن هدفهم الرئيسي يتمثّل في تبسيط التشريعات حتى تسهل عملية تحيينها عند الاقتضاء وإصدار الأوامر الترتيبية المتعلّقة بها، مؤكّدا أن هذا التبسيط سيسمح بإخضاع موظّفي المركز إلى القانون عدد 85 المتعلّق بنظام أعوان الدواوين والمؤسسات والمنشآت العمومية المؤرّخ في 31 ديسمبر 1957 عوضا عن إخضاعهم لقانون الوظيفة العمومية. وهذا الأمر سيسمح كذلك بوضع برنامج لإعادة هيكلة المركز حتى يتسنّى له الاضطلاع بمهامه.

وفي هذا السياق أوضح أن إعادة هيكلة المركز ستتم عبر احداث ثمانية وحدات صلبه تعنى بـ:

- تنمية الإنتاج السينمائي التونسي وتطوير منظومة التكوين في المهن السينمائية واسناد البطاقات المهنية
- تركيز منظومة التذكرة الموحّدة لقاعات السينما وشباك اسناد رخص توزيع الأفلام التونسية والمورّدة (وأكّد أن منظومة التذكرة الموحّدة هي التي ستمكّن من إعطاء الاحصائيات الدقيقة حول عدد التذاكر وأنواع الأفلام التي يتمّ عرضها في القاعات)
- تركيز الشباك الموحّد لرخص التصوير ومنظومة "لجنة تونس للأفلام" في الجهات لتسهيل وترويج واستقطاب تصوير الأفلام والأعمال السمعية البصرية الأجنبية في تونس
- العمل على وضع سياسة متكاملة لتنمية المهرجانات والتظاهرات السينمائية ومساندة العمل الجمعياتي السينمائي
- وضع برنامج متكامل للتعاون الدولي وترويج السينما التونسية في المهرجانات والتظاهرات الدولية
- تطوير المكتبة السينمائية والمحافظة على التراث والأرشيف السينمائي وتثمينه
- التخطيط وحوكمة التصرّف في موارد صندوق التشجيع على الاستثمار في القطاع السينمائي والسمعي والبصري ووضع خطة وطنية للنهوض بمنظومة قاعات السينما

- تركيز منظومة السجل الوطني للسينما والصورة ومنظومة الإيداع القانوني

وأفاد بأنه تولّى تقديم خطّة استراتيجية إلى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية تشمل ثلاثة محاور أساسية:

- تركيز "لجنة تونس للأفلام بالتعاون مع الديوان الوطني للسياحة التونسية وتتولى هذه اللجنة مهمة اعداد وتنفيذ استراتيجية الترويج لتونس كوجهة مثالية للتصوير السينمائي
- تركيز منظومة رقمية للشباك الموحّد لتراخيص التصوير لدى المركز الوطني للسينما والصورة بهدف رقمنة الخدمات وتبسيط الإجراءات لاستصدار مختلف التراخيص اللاّزمة للتصوير
- تبسيط الإجراءات الديوانية في علاقة بتسهيل الدخول الوقتي للمعدّات التقنية وتقديم امتيازات جبائية لاستقطاب الأعمال الفنية ذات الميزانيات الضخمة. وهو ما من شأنه تعزيز الجاذبية الإقليمية واستقطاب تصوير الأفلام الأجنبية

من جهة أخرى تطرّق إلى ضرورة احداث آليات تمويل بديلة لتسهيل حصول الشركات العاملة في القطاع على التمويل عن طريق تطوير آلية الضمان البنكي من خلال احداث الصندوق الخاص بالتشجيع على الاستثمار في القطاع السينمائي والسمعي البصري، مع الدعوة إلى حوكمة التصرّف في هذا الصندوق عبر وضعه تحت اشراف وزارة الاقتصاد والتخطيط، وهو ما سيساهم في إمكانية مضاعفة مصادر وخطوط تمويل الصندوق (كأن تكون من خلال فرض معلوم بنسبة 1.75% من رقم معاملات مزوّدي خدمات الانترنت، ومعلوم قدره 1% من أساس المعاليم الديوانية المستوجبة على توريد المحامل الرقمية وجميع أنواع الأقراص الصلبة ومفاتيح الذاكرة والهواتف الجوالة الذكية، وحصّة من المداخيل المتأتية من عائدات الاشهار التلفزي والسمعي البصري، ومعلوم يُوظّف على ثمن تذاكر دخول قاعات السينما والمنح المسندة من طرف الدولة والهبات والعطايا وكل الموارد الأخرى التي يُمكن تخصيصها للصندوق، على أن يتم ضبط كل قيمة وتعريفة كل المعاليم المذكورة أعلاه وطرق استخلاصها بمقتضى أوامر ترتيبية.

وأكّد في ذات السياق أنه عرض المقترحات المذكورة أعلاه على السيدة وزيرة الشؤون الثقافية وسعى إلى معاضدة سلطة الاشراف في إعداد النصوص الترتيبية حيث عرض على السيدة وزيرة الشؤون الثقافية المساهمة تطوّعا مع مجموعة من الخبراء والمهنيين في إعداد مقترحات نصوص ترتيبية جديدة تتعلّق بعدّة جوانب من القطاع السينمائي والسمعي البصري على غرار توريد وتوزيع الأفلام السينمائية واستغلال القاعات السينمائية وتصنيف الأفلام السينمائية واسناد رخص الاستغلال في القاعات وتركيز النظام الموحّد للتذاكر ، إلاّ أن مقترحاته لم تحض بالقبول واعتبر أن الاشكال يُطرح بالأساس على مستوى إدارة

الشؤون القانونية بالوزارة في نقص الدراية الكافية بالتحديات وبخصوصية القطاع وغياب التصورات اللاّزمة لصياغة هذه الأوامر.

وشدّد على أن هدفهم لا يتمثّل في الصدام مع سلطة الاشراف إلاّ أن التراكمات التي أدّت إلى انهيار القطاع سببها غياب رؤية إصلاحية للسياسات العمومية للقطاعات الثقافية والفنية.

إثر ذلك تدخّل السيد هشام بن عمّار مؤكّدا أن مطلبهم الرئيسي يتمثّل في خلق مناخ ملائم لإنتاج سينمائي ليصبح ثقافة وتكوين وهوية شعب، وأشار أن المقترح المعروض على أنظار اللجنة يترجم ملحمة دامت طوال 60 سنة وهو حوصلة لمطالب واقتراحات السينمائيين على اختلاف مشاغلهم ومصالحهم.

وعبّر عن تفاؤله لعرض هذا المقترح على مجلس نواب الشعب باعتباره يعطي بصيص أمل لتحسين الأوضاع بالقطاع السينمائي والسمعي البصري مؤكّدا ثقته باللجنة للأخذ بعين الاعتبار الاختلافات بين السينمائيين واستنتاج القاسم المشترك بينهم لتتمّ ترجمته صلب مقترح القانون.

وأضاف أن التعطيل الذي شهده هذا المقترح يعود إلى عدم التناسق في الرؤى وهو ما يحد من تنظيم هذا القطاع نظرا لتناقض النصوص. وأشار في ذات السياق أن هدفهم لا يتمثّل في معاداة سلطة الاشراف أو اثبات فشل الإدارة وإنما يتمثّل في الارتكاز على النقاط الإيجابية لتحقيق التقدّم المنشود، مؤكّدا انفتاحهم على مجلس نواب الشعب وعلى وزارة الشؤون الثقافية بهدف العمل على النهوض بالقطاع.

في سياق آخر أشار أن أهم نقطة يجب المحافظة عليها تتعلّق بصيانة الذاكرة وتعميم الثقافة السينمائية على الجهات باعتبارها واسطة بين الأجيال ولها انعكاسات اقتصادية هامة، مشدّدا في ذات السياق عن غيرتهم على القطاع ورغبتهم في استكمال تنظيمه.

في مرحلة ثالثة تدخّلت السيدة سميّة الجلاصي: وأوضحت أن المركز الوطني للسينما والصورة لم يتحصّل منذ مدّة على الدعم الذي تعوّد على تلقّيه من وزارة الشؤون الثقافية والذي يتمّ عادة صرفه على أقساط. حيث لم يتم اسناد أي مليم للعنوان الثاني " الاستثمار في دعم الإنتاج السينمائي" في سنة 2025. وأكّدت أنه توجّب تنقيح الأمر عدد 717 المتعلّق بإنشاء المركز الوطني للسينما والصورة بصفة عاجلة.

وأضافت أن المنح المخصّصة لدعم 2023 صرفت على فيلم آخر تمّ تصويره في 2025. وأكّدت على وجود تعطيل كبير في هذا الأمر من قبل وزارة الشؤون الثقافية نظرا لكونها لم تُطوّر تشريعاتها والتي ستمكّن من تجاوز مسألة تعطيل المنح.

وأكّدت في ذات السياق أن وزارة الشؤون الثقافية لا تستجيب في هذا الإطار لمسألة تطوير القوانين والنصوص الترتيبية، كما لا تستجيب لطلب تغيير كرّاسات الشروط الذي تمّ تقديمه من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط، وذلك نظرا لغياب تصوّر استراتيجي لتطوير القطاع لدى الوزارة.

من جهة أخرى أشارت أنهم كانوا قد تقدّموا لوزارة الشؤون الثقافية بطلب تبنّي الصندوق خاصّة أنه لا يكلّف أعباء مالية للدولة إلاّ أن الوزارة لم تستجب، وأوضحت أن هذا الصندوق يختلف كليا على صندوق الابداع.

وأكّدت أن مقترح هذا القانون يمثّل في الواقع مشروعا وطنيا من شأنه تغيير المشهد والمساهمة في النهوض بالقطاع.

وفي تفاعلهم عبّر النواب على دعمهم للمبادرة التشريعية المعروضة على اللجنة، وأشار أحد الأعضاء أن الهدف المنشود اليوم يتجاوز مسألة الحصول على الدعم المالي، بل يتعلّق بضرورة تطوير القطاع السمعي البصري ككل عبر خلق بعض الآليات الجديدة كخلق مدينة للسينما مثلا تحتوي على ركح واستوديوهات وذلك سواء في العاصمة أو في الجهات، إضافة إلى توفير التجهيزات اللاّزمة على غرار آلات drone مؤكّدا في الآن ذاته أن العائق الرئيسي يتمثّل في الإمكانيات المادية، ودعى إلى ضرورة توفير التسهيلات الديوانية في هذا الإطار. وأشار في ذات السياق إلى أهمية وضع تسهيلات في علاقة بتصوير الأفلام الأجنبية في تونس، خاصّة وأن هذا الأمر لا يرتبط فقط بالمجال الثقافي وإنما كذلك بالمجال السياحي حيث من شأنه أن يساهم في الترويج لتونس كوجهة سياحية.

في سياق آخر تطرّق أحد النواب إلى تراجع الفن اليوم في ظل صعود الذكاء الاصطناعي علاوة على غياب المحتوى الفني والرسالة في الاعمال الفنية، مؤكّدا في الآن ذاته على صعوبة النهوض بالمجال الفني في ظلّ نقص الإمكانيات وغياب التمويل. وأكّد على ضرورة تغيير المنوال والقوانين المنظّمة للمجال، والترويج للثقافة والموروث التراثي المادّي واللاّمادي حتى تكون الصناعة السينمائية قاطرة تساهم في تقوية الإنتاج والمساهمة في النهوض باقتصاد الدولة التونسية.

وبخصوص الصندوق أفاد أحد الأعضاء أنه سيتمّ طرحه في مجدّدا في قانون المالية المقبل باعتبار أن القانون الأساسي للميزانية ينصّ على ضرورة خلق الصناديق عبر قانون المالية. وأكّد في ذات السياق أنه إذا تمّ اعتبار السينما صناعة ربحية فلا يجب أن تبقى تحت إشراف الدولة ووزارة الثقافة، وفي ذات السياق أكّد أحد الأعضاء على ضرورة تطوير التشريعات الجبائية في علاقة بالقطاع السينمائي والنهوض بالصناعة السينمائية وفتح المجال لعمل الشباب المعطّلين من أصحاب الشهائد في هذا المجال.

وفي تفاعلهم مع ملاحظات النواب أكّد المتدخلون في نهاية الجلسة على انفتاحهم على الوزارة لمساندتها في وضع الأوامر الترتيبية اللازمة والتي يمكن إصدارها في ثلاثة أشهر على أقصى تقدير، مؤكّدين في ذات السياق عدم احتكارهم لفكرة تطوير السينما وضرورة انفتاح المجلس واللجنة على كافة الجهات والأطراف المتداخلة والمختلفة، ذلك أن التفكير في هذا النص يجب أن يكون شاملا لكافة المجالات مشدّدين في ذات السياق على ضرورة رفع يد سلطة الاشراف متمثّلة في وزارة الشؤون الثقافية على القطاع.

وقرّرت اللجنة مواصلة النظر في مقترح القانون المتعلّق بالصناعة السينمائية في تونس.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
باديس بالحاج علي	حمادي العشاري غيلاني